

## دعوى

القرار رقم (IZ-2021-839)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-5306)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

الدخل في مدينة جدة

## المفاتيح:

الربط الزكوي - القوائم المالية هي الأصل في تحديد الوعاء الزكوي للمكلف - تسبب الاعراض أمام الهيئة - رفض اعراض المدعية.

## الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٠هـ، - أجبت الهيئة بالدفع بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لعدم تسبب اعراضه أمام الهيئة - ثبت للدائرة أن المدعية تمسك حسابات نظامية، وحيث إن القوائم المالية هي الأصل في تحديد الوعاء الزكوي للمكلف؛ عليه نرى صحة إجراء المدعى عليها في الربط الزكوي التقديرى بناءً على القوائم المالية للمكلف - مؤدى ذلك: رفض اعراض المدعية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- المادة (١) من نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦١/م) وتاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧هـ.
- المادة (٨/ج)، (١٣/٢٠)، (٥/١٦)، (٣/٢٠) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم: (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٠٦/١٥هـ.

## الوقائع:

**الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:**

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٢/٦/٢١٢٠م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنصوص عليها في المادة رقم: (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/م) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ

٢٣/١٢/١٤٣٩هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٦/٢٠/٢٠٢٠هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ... هوية وطنية رقم (...) بصفته مالكاً / ... سجل تجاري رقم (...), تقدم باعتراضه على الربط الزكي لعام ١٤٣٥هـ الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها، أجابت أولاً: الناحية الشكلية: ربط الهيئة: صادر بتاريخ ٢٤/٨/١٤٣٩هـ. اعتراض المكلف: وارد بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٣٩هـ. ثانياً: الناحية الموضوعية: يعترض المكلف على مبلغ الزكاة المحتسب وفيما يلي نعرض وجهة نظر الهيئة حيال الاعتراض: تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لعدم تسبب اعتراضه أمام الهيئة وذلك طبقاً لأحكام المادة (٢٢) من لائحة جباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨هـ، فقرة (٤) التي نصت على (لا يُعد الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية في الحالات الآتية: منها البند (أ) إذا قدم الاعتراض بعد مضي المدة المقررة، أو كان غير مسبب). لذا تطالب الهيئة برفض الدعوى المقامة من المدعى / ... بشأن الربط الزكي للأسباب الموضحة أعلاه، مع حفظ حق الهيئة في تقديم المزيد من الردود والإيضاحات على اعتراض المكلف أمام اللجان المختصة.

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧/٦/٢٠٢٣م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وحضرت ممثلة المدعية ... الهوية الوطنية رقم (...) بموجب وكالة رقم (...), وحضر ممثل المدعى عليها على ... ذو الهوية الوطنية رقم (...) بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ: ٤/٦/١٤٤٢هـ، وباطلاب الدائرة على خطاب الربط الزكي اتضح للدائرة أن خطاب الربط لم يتضمن أسباب التعديل حتى تستطيع المدعية تقديم الاعتراض مسبباً، وعليه قررت الدائرة رفض الدفع الشكلي المقدم من الهيئة، والسير في الدعوى موضوعاً كما طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها الرد على الدعوى موضوعاً، وتقديم تفاصيل الوعاء الزكي. وفيها طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم الرد المضوعي، وتقديم تفاصيل الوعاء الزكي للعام محل الاعتراض وطلبت الدائرة إرفاقها على موقع الأمانة العامة للجان الضريبية خلال (١٥) يوماً من تاريخ الجلسة. وعليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة لاحقة حددت في يوم الإثنين بتاريخ ١٢/٧/٢٠٢١م.

وفي يوم الاثنين الموافق ١٢/٧/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وقد حضرت ممثلة المدعية هتون عثمان العمير ذات الهوية الوطنية رقم (...) بموجب وكالة رقم (...), وحضر ممثل المدعى عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم (... بتفويضه الصادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ: ٤/٦/١٤٤٢هـ، بسؤال طرفي الدعوى عما يودان إضافته، اكتفيا بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (١٧/٥٧٧/٢٨) وتاريخ ١٤٠٣/١٣٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٠٦/٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧/م) بتاريخ ١٤٥٠/١١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٢١هـ والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل؛** لما كان المُدّعى يهدف من دعوah إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضرية والجمارك في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٦هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنّه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث قدمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعى عليها الربط الزكوي التقديرى لعام ٤٣٥هـ؛ حيث يعترض المدعى على إجراء المدعى عليها المتمثل في كيفية الربط الزكوي التقديرى للعام محل الاعتراض، بينما دفعت المدعى عليها بأنها استندت في ربطها على قوائم مالية للمدعى مودعة في نظام قوائم. واستناداً على المادة الأولى من نظام الدفاتر التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦١) وتاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧هـ التي نصت على أنه: «يجب على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التي تستلزمها طبيعة تجارتة وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالي بدقة، وبيان ماله من حقوق وما عليه من التزامات متعلقة بتجارتة، ويجب أن تكون هذه الدفاتر منتظمة وباللغة العربية، ويجب أن يمسك على الأقل الدفاتر الآتية: - دفتر اليومية الأصلي. - دفتر الجرد. - الدفتر الأستاذ العام. ويعفى من مسک هذه الدفاتر التاجر الذي لا يزيد رأس ماله على مائة ألف ريال»، وعلى الفقرة رقم (٥) من المادة الثالثة عشرة من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ: ١٤٣٨/٦/١٤هـ الخاصة بتحديد وعاء الزكاة لمن لا يمسكون حسابات نظامية التي نصت على أنه: «يحق للهيئة محاسبة المكلفين بالأسلوب التقديرى من أجل إلزامهم بالتقيد بالمتطلبات النظامية في الحالات التالية: أ- عدم تقديم المكلف إقراره الزكوي المستند إلى دفاتر وسجلات نظامية في الموعد النظامي. ب- عدم مسک دفاتر وسجلات نظامية دقيقة تعكس حقيقة وواقع نشاط المكلف. ج- مسک الدفاتر والسجلات بغير اللغة العربية في حالة إخبار المكلف كتابياً بترجمتها للعربية خلال مهلة تحددها الهيئة بما لا يتجاوز ثلاثة شهور وعدم تقيده بذلك. د- عدم التقيد بالشكل والنحوذ والطريقة المطلوبة في دفاتر وسجلات المكلف

وفقاً لما قضى به نظام الدفاتر التجارية. هـ- عدم تمكّن المكلّف من إثبات صحة المعلومات المدونة في إقراره بموجب مستندات ثبوتية. و- إخفاء معلومات أساسية في الإقرار كإخفاء إيرادات أو إدراج مصروفات غير حقيقية أو تسجيل أصول لا تعود ملكيتها للمكلّف»، وعلى الفقرة رقم:(١) من المادة السادسة عشرة من ذات اللائحة التي نصت على أنه: «يجب على كل مكلّف - باستثناء صغار المكلّفين- المشار لهم في الثالثة عشرة الاحتفاظ بالدفتر التجارية والسجلات الضرورية لتحديد الوعاء الزكوي بشكل دقيق داخل المملكة وباللغة العربية مع الاحتفاظ بالمستندات التي ثبت صحتها والبيانات والإيضاحات التي تؤيدها»، وعلى الفقرة رقم (٣) من المادة (العشرين) من ذات اللائحة المتعلقة ب تقديم الإقرارات وإجراءات الفحص والربط التي نصت على أن: «يقع عبء إثبات صحة ما ورد في إقرار المكلّف الزكوي من بنود وأي بيانات أخرى على المكلّف، وفي حالة عدم تمكّنه من إثبات صحة ما ورد في إقراره، يجوز للهيئة عدم إجازة البند الذي لا يتم إثبات صحته من قبل المكلّف أو القيام بربط تقديري وفقاً لوجهة نظر الهيئة في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتاحة لها»، وعلى الفقرة (ج) من المادة الثامنة من ذات اللائحة التي نصت على أنه: (يحق للهيئة إجراء الربط أو تعديله في أي وقت دون التقييد بمدة في الحالات الآتية: ج- إذا ثبت أن الإقرار يحتوي على معلومات غير صحيحة؛ وعليه فإن القوائم المالية هي الأصل في محاسبة المكلّفين بالزكاة الشرعية كونها تعكس الأحداث المالية للمنشأة فيأساً عادلاً آخذةً بمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التي تمثل الأساس النظامي لإعداد القوائم المالية؛ وبناءً على ما تقدم، وبالرجوع لملف الدعوى وما احتوى عليه من دفوع ومستندات، وحيث ظهر من خلال برنامج قوائم أن المدعى تمسك حسابات نظامية، وحيث إن القوائم المالية هي الأصل في تحديد الوعاء الزكوي للمكلّف؛ عليه نرى صحة إجراء المدعى عليها في الربط الزكوي التقديري بناءً على القوائم المالية للمكلّف؛ واستناداً على القاعدة الفقهية التي نصت على: «أن البينة على من ادعى»؛ وحيث لم يقدم المدعى ما ثبت صحة اعترافه؛ رأت الدائرة رفض اعتراف المدعى على الربط الزكوي التقديري للعام محل الدعوى.

## القرار:

**ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:**

- رفض اعتراف المدعى ... هوية وطنية رقم (...) على قرار المدعى عليها (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك)، المتعلق بالربط الزكوي محل الدعوى.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

**وصلَ الله وسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**